الأمم المتحدة

A/64/748–S/2010/189

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ٩ و ١١٩ من جدول الأعمال
تقرير مجلس الأمن
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أكتب إليكم اليوم بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز بشأن المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ والمتعلقة بتنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ولإثراء المناقشة بشأن هذا الموضوع التي ستدور في ٢٢ نيسان/أبريل مما قد يؤدي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، أرفق طيه، لكي تنظروا فيه وينظر فيه أعضاء الجمعية العامة، موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن أساليب عمل مجلس الأمن حسب ما ورد في الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية (A/63/965-S/2009/514) التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بهدف مساعدة مجلس الأمن في مساعيه لتحقيق التقدم المرجو على مستوى إصلاح أساليب عمل المجلس (انظر المرفق).

ومن الضروري أيضا التأكيد مجددا أن حركة بلدان عدم الانحياز تولي أهمية بالغة لمسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لتحقيق المزيد من الشفافية والكفاءة وإضفاء المزيد من الشرعية على المجلس. ولهذا الغرض، عرضت حركة بلدان عدم الانحياز في هذا الصدد

200410 200410 10-32009 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

عدة مبادرات منذ انطلاق عملية إصلاح مجلس الأمن ومنها، على سبيل المثال وليس الحصر، ورقة التفاوض الشاملة التي قدمتها الحركة إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة سنة ١٩٩٦ كما وردت في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/51/47).

وفي هذا الصدد، أود التشديد على الأهمية التي توليها حركة بلدان عدم الانحياز لمراعاة مواقفها لدى النظر في أي نتيجة محتملة للمناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) ماجد **عبد العزيز**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن أساليب عمل مجلس الأمن حسب ما ورد في الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية (A/63/965-S/2009/514) التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩

دعوة المجلس إلى تفادي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كغطاء لمعالجة المسائل التي لا يترتب عليها بالضرورة تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن يستخدم بشكل كامل أحكام الفصول الأخرى ذات الصلة، عندما يقتضي الأمر ذلك، وبخاصة الفصلان السادس والثامن، وذلك قبل لجوئه إلى الفصل السابع، الذي ينبغي أن يكون آخر حل عند الضرورة. (الفقرة ٦٧-٧)

دعوة مجلس الأمن إلى الالتزام الكامل بالميثاق واحترامه فيما يتعلق بوظائفه وسلطاته، والتشديد مرة أخرى على أن اتخاذ مجلس الأمن قرارا بالشروع في مناقشات رسمية أو غير رسمية حول الوضع في أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين هو أمر يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق. (الفقرة ٦٧-٤)

وشددوا على ضرورة أن يراعي مجلس الأمن بصورة كاملة جميع أحكام الميثاق وكذلك جميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى. وفي هذا الإطار، أكدوا أن المادة ٢٤ من الميثاق لا تعطي بالضرورة مجلس الأمن حق معالجة القضايا التي تقع في إطار وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، بما في ذلك مجالات وضع المعايير والتشريع والشؤون الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، ووضع التعاريف، مع مراعاة أن الجمعية العامة منوط بها أساساً تطوير القانون الدولي وتدوينه[(١)]. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن بالغ قلقهم إزاء تدخل مجلس الأمن المتزايد والمستمر في المسائل التي هي بوضوح من اختصاص وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية. وشددوا أيضاً على أن التعاون الوثيق والتنسيق بين جميع الأجهزة الرئيسية أمران ضروريان ولا غنى عنهما بدرجة كبيرة

(١) وفقا للمادة ١٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة.

حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ بأهميتها وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات القائمة والجديدة والناشئة. (الفقرة ٥٧)

وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد القلق إزاء تدخل مجلس الأمن المستمر في وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تناوله مسائل تقع تقليدياً في نطاق اختصاص هذين الجهازين، ومحاولته الدخول في مجالات تحديد المعايير والشؤون الإدارية وشؤون الميزانية ووضع التعاريف، وكلها أمور من اختصاص الجمعية العامة. (الفقرة ٥٩)

معارضة ووقف محاولات نقل بنود من جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن وكذلك رفض تدخل مجلس الأمن في وظائف وسلطات الجمعية. (الفقرة ٦٠-٧)

الدعوة إلى المزيد من التفاعل بين رئاسة مجلس الأمن المقبلة في تموز/يوليه والقاعدة الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يعزز جودة مثل هذه التقارير. (الفقرة ٦٠-٢)

دعوة مجلس الأمن، تنفيذاً للمادتين ١٥ (١) و ٢٤ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير خاصة تنظر فيها الجمعية العامة. (الفقرة ٦٠-٤)

دعوة مجلس الأمن إلى كفالة أن تتميز تقييماته التي يعدها شهرياً بالشمولية والتحليل، وأن تصدر في حينها. ويجوز للجمعية العامة أن تنظر في اقتراح ثوابت معيارية بشأن إعداد تلك التقييمات. (الفقرة ٦٠-٥)

دعوة مجلس الأمن إلى أن يأخذ في الاعتبار بصورة كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة ١١ (٢) من الميثاق. (الفقرة ٦٠-٦)

إن الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر أساسية ينبغي أن يراعيها مجلس الأمن في جميع أنشطته ونهجه وإجراءاته. وللأسف، فقد أهمل المجلس هذه العوامل الهامة في مناسبات عديدة، ومنها مثلا إجراء مناقشات مفتوحة غير مقررة مع الإشعار انتقائيا بها، والإحجام عن إجراء مناقشات مفتوحة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الكبرى، وتقييد المشاركة بصورة متكررة في بعض هذه المناقشات المفتوحة، والتمييز بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بترتيب المداخلات ووضع حدود زمنية لهذه المداخلات خلال المناقشات المفتوحة، وعدم تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة كما

هو مطلوب بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، وتقديم تقارير سنوية لا تتضمن المعلومات الكافية والمحتوى التحليلي اللازم، وعدم وفاء رؤساء مجلس الأمن بالحد الأدنى من المعايير اللازمة لإعداد التقييمات الشهرية. (الفقرة ٦٦-٦)

وينبغي تناول موضوع إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة تتميز بالشفافية والتوازن. وينبغي التأكد من أن جدول أعمال المجلس يعكس احتياجات ومصالح كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بطريقة موضوعية ورشيدة وغير انتقائية وغير تعسفية. (الفقرة ٦٦-٧)

دعوة المجلس إلى زيادة عدد الجلسات العلنية، تمشيا مع المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، على أن توفر هذه الجلسات فرصا حقيقية لأخذ آراء وإسهامات القاعدة الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة في الحسبان، ولا سيما الدول غير الأعضاء في المجلس الذين يناقش المجلس قضاياهم. (الفقرة ٦٧-١)

دعوة مجلس الأمن إلى السماح للمبعوثين الخاصين للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة أو ممثليهم بتقديم إحاطات إعلامية في جلسات علنية، إلا في الظروف الاستثنائية. (الفقرة ٦٧-٢)